الأنوار
الخميس 14-01-2010 العدد 17349
14

# «الاتصالات»: موافقة «المال» على الموازنة نقلة نوعية لتطبيق الاصلاحات

أوضح المكتب الاعلامي لوزير الاتصالات الدكتور شربل نحاس ان وزيرة المال ريا الحسن قد أبدت موافقتها على المشروع المقدم من وزارة الاتصالات حول الموازنة ما خلا بعض التفاصيل المحاسبية.

وقد جاء في بيان صادر عن المكتب امس:

ويتضمن المشروع تبويباً جديداً لبنية ايرادات الوزارة يفصّل بين الرسوم والضرائب والفوائض التشغيلية. كما يتضمن تبويباً جديداً لبنية النفقات قائماً على تنسيب كل بند من النفقات الى عمل أو نشاط محدد، سواء تم ضمن الوزارة أو بالتعاقد مع موردين، أو بالتعاقد مع هيئة أوجيرو، أو مع الهيئة المنظمة للاتصالات في مجال ما يؤمل أن توفره من استشارات ودراسات تحتاجها الوزارة.

إن اعتماد مبدأ التعاقد على كل مهمة لوحده يسمح بمعرفة تغطية لكلفة كل نشاط ويوفر الشروط اللازمة لتغطية نظام محاسبي متكامل للأنشطة المتعددة التي تتولاها الوزارة مباشرة أو من خلال هيئة أوجيرو.

## تعديل

وتضمن المشروع أيضاً تعديلاً تشريعياً أضيف الى المادة الأولى من القانون رقم ٧١/٢١ تاريخ ١٩٧٢/١٢/٢٧، بحيث يصبح نص المادة المعدلة: «تنشأ هيئة باسم ادارة واستثمار منشآت وتجهيزات شركة راديو أوريان المنتقلة الى الدولة من شركة راديو اوريان التي ينتهي الاتفاق معها في ١٩٧٢/١٢/٣١، (بدء العبارة المضافة) كما تقوم الهيئة بتنفيذ المهام والأعمال التي تطلبها منها وزارة الاتصالات وفق عقود تجرى على أساس مبدأ تغطية الكلفة الفعلية. ويكلف مفوض الحكومة لدى الهيئة، بالاضافة الى المهام العادية لمفوضي الحكومة في المؤسسات العامة، بتزويد وزارة الاتصالات بالمعلومات اللازمة لمراقبة وتحديد عناصر الكلفة الفعلية العائدة الى كل من المهام والأعمال المناطة بالهيئة».

إن اعتماد مبدأ التعاقد على أساس تغطية كامل الكلفة يحترم في الوقت ذاته اعتبارين مرجعيين: الشفافية في الانفاق والالتزام بتغطية كامل مستحقات العاملين في هيئة اوجيرو بوصفهم عاملين في القطاع العام، مع ما يترتب على هذه الصفة من حقوق.

وتعمل هيئة اوجيرو، حالياً، على صياغة موازنتها الخاصة كي تتلاءم مع هذا التوجه، فتنسب نفقاتها تجاه الوزارة، وفق كل من الأنشطة التي توكلها الوزارة اليها بعقود مفصلة، وتنسبها داخلياً وفقاً لفئات الانفاق المختلفة من اجور ومشتريات وعقود وغيرها.

تمثل هذه النقلة تقدماً ملحوظاً في سبيل تطبيق الاصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الحكومة في بيانها الوزاري، لا سيما في الفقرة الرابعة عشرة من البند رابعاً وفيه «تحرير الادارة العامة من التشابك في ادائها لمهامها، واحياء الأطر الناظمة للمؤسسات العامة والنظر في تشركة التجاري منها وفقاً للقوانين، واعادة تنسيب الايرادات والنفقات وفق طبيعتها الاقتصادية، واعتماد الخصخصة وسيلة من الوسائل المتوفرة لتنفيذ السياسات القطاعية». كما تكرس هذه النقلة التعاون الوثيق في هذا السبيل بين وزارتي المالية والاتصالات بما يخدم هيكلة قطاع الاتصالات خصوصاً، والاقتصاد الوطني عموماً.

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"